



الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# (الفتنة الطائفية) .. من الخانكة والكشغ إلى جريمة (نجع حمادي)



حادثة باب الكنيسة في نجع حمادي

كانت الساعة توشك أن تعلن انتصاف ليلة الأربعاء السابع من يناير حيث يحتفل أقباط مصر بعيد الميلاد المجيد، والهدوء يخيم على مدينة (نجع حمادي) يسكنها الذين يبلغ عددهم ٢٠٠ ألف نسمة، التي اشتهرت منذ تأسيسها بزراعة وصناعة قصب السكر، ورغم بناء صرح صناعي كبير علي بعد أربعة كيلومترات من (نجع حمادي) هو (مجمع الألونيوم)، فمازالت المدينة وسكانها تعاني من الفقر والطابع الزراعي القبلي.

حسين عبد الرازق



المباشر علي دور العبادة المسيحية واقتحام بعض الكنائس وقتل الأقباط أثناء صلواتهم، في وقت أطلقت فيه الجماعة الإسلامية المتطرفة مبدأ استحال محلات الذهب الملوكة للأقباط والتعدي علي الكنائس والإقباط في محافظات مختلفة، وبلغت الفتنة قمتها اعتباراً من ١٤ - ١٥ أغسطس ١٩٩٨ في قرية الكشغ بمحافظة سوهاج والتي يبلغ عدد سكانها ٤٠ ألف نسمة ٧٠٪ منهم أقباط (٣٠ ألف نسمة).

في مساء الجمعة ١٤ أغسطس ١٩٩٨ عثر الأهالي علي جثة شاب من أبناء القرية الأقباط هما سمير عويضة (٢٥ سنة) وكرم تامر (٢٧ سنة)، وكانت ظروف وملابسات مقتلهم تشير إلي أنها جريمة قتل عادية تحدث العشرات منها في مدن وقرى ونجوع مصر، ولكن ضباط وجنود شرطة مركز دار السلام الذي تتبعه القرية كان لهم وجهة نظر أخرى، قرروا أن القاتل لابد أن يكون قبطياً تجنباً لحدوث فتنة لو كان القاتل مسلماً، وانطلاقاً من هذا القرار مارسوا اعتباراً

في هذه اللحظات تحركت سيارة ملاكي بداخلها ثلاثة أشخاص وربما أكثر، أحدهم يمسك ببندقية آلية روسية الصنع، تحركت من شارع المحطة في الطريق إلي شارع (حسني مبارك) حيث تتجاوز كنيستا (ماريوجنا) والعنزة (مريم) ومقر مطرانية نجع حمادي، وفي الثانية عشرة تماماً وهي اللحظة التي يفترض خروج المصلين فيها - منطلق الطلقات بسرعة ليسقط ٦ من المصلين الأقباط وجندي الحراسة المسلم قتل، ويصاب تسعة آخرون، ولولا أن الإنبا كيرلس أسقف نجع حمادي قد بدأ الصلاة مبكراً وأنهاها في العاشرة والنصف مساء لتضاعف عدد الشهداء والجرحى. وشهدت المدينة يومه الخميس والجمعة اشتباكات وعمليات تخريب للمحال والمنازل متباعدة بين المسلمين والأقباط، ورفع المسيحيون رايات سوداء علي بيوتهم حداً، ولم تتوقف أعمال العنف إلا بعد نزول قوات الشرطة إلي شوارع المدينة وفرض حظر التجول، وألقي القبض بعد الحادث بـ ٤٨ ساعة علي المتهمين الثلاثة الذين كانوا في السيارة، وهم (هنداوي محمد سيد حسن) و(محمد أحمد محمد الكوني) و(فرسي الحاج محمد علي)، وأمرت النيابة بحبسهم في نمة التحقيق ١٥ يوماً.

وطبرت وكالات الأنباء أخبار هذه الجريمة متحذرة عن التمييز ضد الأقباط في مصر واضطهادهم، وأعرب الفاتيكان عن تضامنه مع أقباط مصر، ويعت رئيس المجلس البابوي لوحدة المسيحيين الكاردينال فالتر كاسير برسالة إلي بابا الإسكندرية وبطربك الكرازة المرقسية البابا شنودة الثالث قال فيها إن (علي جميع المسيحيين الإنسانيين منكرين لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المطالبة بإجراء تحقيق دولي في مسألة الاعتداءات علي الأقباط، وإرسال لجنة تقصي حقائق دولية بشكل عاجل).

وفسرت الشرطة المصرية الحادث بأنه عملية تار، وعلي أساس وجود قرابة بين المتهمين وفتاة مسلمة اغتصبها شاب مسيحي منذ أكثر من شهر في فرشوط.

وأيا كانت التفسيات وما سنتهني إليه تحقيقات النيابة، فلا يمكن اعتبار ما حدث في نجع حمادي حادثاً فريداً معزولاً عن أحداث سابقة تشكل ظاهرة خطيرة عنوانها (الفتنة الطائفية) وعلي الأصح (الفتنة الوطنية).

لقد شهدت مصر منذ مطلع السبعينيات سلسلة من التفجيرات الطائفية بين مسلمين ومسيحيين بلغت أكثر من ١٠٠ حادثة طائفية، وأولها حادثة الخانكة عام ١٩٧٢ ثم دمنهور وأحداث أخرى أعوام ١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧، مما اضطر الرئيس الراحل أنور السادات للاعتراف بوجود أزمة طائفية عقب إحراق إحدى الكنائس بقرية بمحافظة الفيوم، والتوتر بين السادات والكنيسة القبطية وإصداره قراراً بعزل البابا شنودة وتحديد إقامته (!) في منجبة سبتمبر ١٩٨١ بعد أحداث الفتنة في الزاوية الحمراء وانفجار العنف الطائفي بين المسلمين والأقباط خلال التسعينيات (حيث أنتج بعض المتطرفين الإسلاميين مبدأ العنف بالتعدي

وقرار عدد من المسلمين منع الأقباط من فتح هذه الكنيسة وقيامهم بإحراقها وإصابة ١٤ شخصاً في اشتباك بين الطرفين، وتوفي لاحقاً (كمال شاكر مملع) الذي كان ضمن المصلين.. وصولاً إلي الفتنة الطائفية التي انفجرت في الإسكندرية للسكان واحتجاج الرهائن ومراسمو التوزيع ضد المحتجزين لإجبارهم علي الإدلاء بالاعترافات والمعلومات حول مرتكبي الحادث، ووقفت المنظمة المصرية لشكل وأساليب التعذيب التي تعرض لها أهالي الكشغ، من (التعليق لساعات طويلة في الهواء، والتقييد في أوضاع مقعدة وشاذة (كخروف شوي) بما يضاعف الألم، والتنظيف علي الأجساد الملقاة علي الأرض بقسوة دفعت البعض للترتب والتبول اللاإرادي، والضرب باليد والقدم ووسائل أخرى، والصعق بالكهرباء في أجزاء مختلفة من الجسم بما فيها الأعضاء التناسلية، وشمل التعذيب الإخير أطفالاً وبناتاً بعضهن أمام إخوتهن)، وتكررت أحداث الفتنة في أجزاء مختلفة من الكشغ عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ عندما اتهم الأقباط بتحويل مضيعة في القرية إلي مكان للصلاة لعدم وجود كنيسة بالقرية، أي تحويلها إلي كنيسة بدون الحصول علي ترخيص، وقام بعض المسلمين المتطرفين بحرق المضيعة وقتل ٢٠ قبطياً ومسلم واحد.

وشهدت محافظة المنيا في نفس الفترة عنفاً طائفيًا في قرية (منقضية) و(بني والممس) و(مغاغة) و(مسالوط) ووقعت أحداث طائفية أخرى في البحر الأحمر بسبب وقوع سور أحد الأديرة وشروع الكنيسة في إعادة بنائه (دون الرجوع للجهات الأمنية)، ثم أحداث صحيفة البنبا وراهب دير المحرق، وقضية إسلام (وفاء قسطنطين) زوجة أحد الرهبان في أبوالظاهر وإحراقها

ومور الأمن في تلك الواقعة وتظاهر آلاف المسيحيين في القاهرة إثر ذلك، وحوادث خلف وإحراق فتيات مسيحيات وتظهورهم بعد الإعلان عن اعتناقهن الإسلام مثل الفتاتين (ماري أسعد جرجس) و(مرسيل صمويل قديس) البالغتين من العمر ١٥ عاماً في نجع حمادي، و(نيرمين ناشد سعيد أندروس) ١٨ عاماً بالحلة الكبرى والتي اشتهرت إسلامها وتزوجت كوافير مسلماً وتظاهر ٢٥٠ مسيحياً بكنيسة الإنبا أنطونيوس المسيحية واحتشام الأقباط أمام مبنى ديوان محافظة أسبوط احتجاجاً علي اختطاف وإخفاء (بوسي طريف بستان عبدالله)، واقتحام أربعة أشخاص كنيسة مار جرجس في مركز أبووقراص وقتل ١٢ مصلياً بالكنيسة وجرح خمسة آخرين، ثم حادثة قرية العيسيات في الأقصر في يناير ٢٠٠٦

وفي يوم الجمعة ١١ مايو ٢٠٠٧ شهدت قرية (بسي) تحويلاً مضيعة يملكها مسيحي إلي كنيسة

(بمها) التابعة للأقباط بمحافظة الجيزة أحداثاً طائفية، وبدأت الأحداث عقب توزيع منشور (مجهول المصدر) علي المصلين يحرضهم علي التحرك لمنع الأقباط من بناء كنيسة في منزل (مجدي حنا) والذين كانوا يترددون عليه لقضاء مصالحهم، وخرج مئات من الشبان المسلمين المتعصبين من صلاة الجمعة وهم في حالة احتقان وهياج يحملون العصي والأسلحة البيضاء (جراركن) الكيروسين، وهاجموا منزل (مجدي حنا) ومنزل الأقباط عامة (٣٠٠٠ مصري) أكثر من ٢٥ منزلاً ومحلاً، وأصابوا ١١ من الأقباط المصريين بجروح وإصابات مختلفة، والقائمة مازالت طويلة ومفتوحة لأحداث طائفية أخرى. وهناك اتفاق بين الباحثين والدارسين علي أن هناك أسباباً عدة لهذه الفتنة الوطنية.

فمصر دولة شبه دينية، المادة الثانية من الدستور الصادر عام ١٩٧١ والعمل عام ١٩٨٠ تنص في مادته الثانية علي أن (الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرسمي للتشريع)، وهو نص يميز ضد غير المسلمين من المصريين سواء كانوا أقباطاً أو يهوداً أو بهائين، ويجعل من مبادئ الشريعة الإسلامية مرجعية إلزامية لجميع التشريعات، دون تحديد واضح ودقيق لمبادئ هذه الشريعة، ويعطي حجة للجماعات والأحزاب التي تخلط بين الدين والسياسة وتفرض رؤيتها السياسية بقولها التزامها بصحيح الدين، بل إن الحكم لجأ للحصول علي فتوى دينية لتعريف مشروع قانون يمكنه من طرد المستجرين للأرض الزراعية.

وشهدت مصر منذ الحقبة الساداتية اختلاط الأوراق، والتوسع العشوائي لأنشطة ونفوذ المؤسسات الدينية وقادتها، فصاروا يفتنون في كل شيء.. في الاقتصاد وقوانين الضرائب ونظم البنوك، وفي الفنون والثقافة والسياسة، وفي قضية فلسطين والعراق وأمريكا والإمبريالية، صاروا المرجع في كل الأمور، وتواري العلماء والخبراء إلي الدرجة الثانية في أحسن الأحوال، أو التجاهل التام في أسئلتها، والنتيجة هي الفتيل في كل نواحي حياتنا).

وسيطر علي تفكير المسلمين (الخطاب الديني غير الرسمي والذي تقابله يوميا في شكل أشرطة مسجلة تنازع في سيارات الأجرة، وكتب تباع علي الأرصفة، أو في بعض الزوايا التي يتجه إليها الناس لصلواتهم، وأخيراً من خلال الفضائيات، ويحض هذا الخطاب الديني علي الكراهية ويستفز الناس ويجعلهم لا يقبلون هذا الشريك

الوطني الآخر، وهو المصري المسيحي). ولعب صعود تيار الإخوان المسلمين وممارستهم سبياً آخر في إثارة الفتنة الطائفية، فالإخوان طرحوا في مبادرة المرشد العام (مارس ٢٠٠٤) ثم (برنامح الحزب ٢٠٠٧)، أن هدفهم إقامة الدولة الإسلامية والحكومة الإسلامية، أي إقامة دولة دينية، وهو الأمر الذي أثار فرغ الأقباط، ودفع مفكر مصري قبطي بارز (د. ميلاد حنا) للقول (أرفض أن تتحول مصر لدولة دينية، ففي هذا النموذج سيصبح الأقباط من أهل الذمة وستكون مواطنهم منقوصة)، ولم يتراجع الإخوان عن فتوحا المسلمون عنوة، تهجم فيها الكنائس (مثل الإسكندرية) والبلاد التي استحدثها المسلمون مثل العاشر من رمضان والجمعة عموماً لا يجوز بناء كنائس فيها علي الإطلاق، ويعد استيلاء الإخوان المسلمين علي مجلس نقابة الأطباء، وغربوا قسم الأطباء عند انضمامهم للنقابة والمسوق منذ قيام النقابة ليصبح قسماً ذا طابع إسلامي، وخصصوا أموال النقابة للإفناق علي أنشطة إخوانية بحثة (إسلامية) في مصر وخارجها (تحقيقاً للأمنية الإسلامية).

وهناك تمييز ضد أقباط مصر سواء علي المستوى القانوني (بناء دور العبادة مثلاً) أو علي المستوى الواقعي في تولي الوظائف العامة علي سبيل المثال، فلا يوجد حالياً في مصر قبطي واحد يحضل موقعا رئيسياً في القوات المسلحة أو الشرطة، أو محافظاً في المحافظات الثماني والعشرين (قبل تعيين محافظ قبطي أخيراً في قنا)، ولا يوجد أقباط في المخابرات العامة أو مباحث أمن الدولة التي يوجد بها مكتب لمكافحة (التنصير)، وهناك أكثر من عشرين جامعة حكومية لا يرأس إياها منها أكاديمي قبطي واحد، بل يمتد هذا التمييز إلي عداء كليات هذه الجامعات وعددها ٣٨٩ كلية، ومديرو المناطق التعليمية في جميع محافظات مصر المعينون من قبل الوزارة ليس بينهم قبطي واحد، ولا يسمح بقبول الأقباط في كليات جامعة الأزهر غير الدينية (الطب - الهندسة - الصيدلة - طب الأسنان - الترجمة)، بينما تفتح كلياتها لطلاب (مسلمين) غير مصريين من ٩٠ دولة وجنسية أجنبية، بينما تقبل المدارس القبطية المنتشرة في كل مصر طلاباً أقباطاً ومسلمين دون تفرقة.

وتتجاهل مناهج التاريخ في المدارس المصرية (الحقبة القبطية) في التاريخ المصري والتي ما يقرب من ٧٠٠ عام (من عام ٧٠ ميلادية إلي عام ٦٤١ ميلادية). وفي انتخابات مجلس الشعب الأخيرة لم يرشح الحزب الوطني الحاكم ضمن مرشحيه الـ ٤٤٤ إلا مرشحاً مسيحياً واحداً وهو وزير المالية د. يوسف بطرس غالي، ولم ينجح أي مرشح قبطي مستقل أو منتمي لأحزاب المعارضة. وتضع الدولة قيوداً علي الترخيص ببناء الكنائس، وترميمها، مما يسبب لجوء الأقباط إلي بناء وإصلاح كنائسهم (خلسة) أو دون ترخيص يصعب الحصول عليه، ويتصدى مسلمون لهم بالوقه غالباً لمنع بناء وإصلاح الكنائس؛ وهناك اختراق لعناصر صوبلية متطرفة لأجهزة الاعلام الرسمية تتعامل مع الأقباط باعتبارهم (كفاراً)

ويعتزل الأقباط داخل الكنيسة وإحجامهم عن المشاركة في الحياة الوطنية العامة، ونظر الدولة إلي قادة الكنيسة والأزهر - القادة الدينيين - باعتبارهم المعتلين السياسيين لاتباع هذه المبادئ.. يساع علي شق الوطن شقاً يستحيل مع استقرار هذه الممارسات أصلاً.

وإدراك الأسباب التي أدت إلي بروز ظاهرة (الفتنة الطائفية) يفتح الباب أمام الحلول المطلوبة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

فصل الدين عن الدولة، وتعديل المادة الثانية لنص علي أن (الإسلام دين غالبية سكان الدولة، ومبادئ الشرائع السماوية مصدر رئيسي للتشريع، وتنهض الدولة - علي رعاية القيم العليا للأديان، وإلغاؤه خاتمة الديانة من البطاقات والأوراق والطلبات الرسمية. اصدر قانون موحد لقواعد بناء المساجد والكنائس

مراجعة مناهج التعليم لتخليصها من كل ما يصب في خاتمة التعصب، وتدريس الحقبة القبطية في التاريخ المصري، وجعل حصص الدين في المدارس حصصاً واحدة مشتركة للمسلمين والأقباط تدرس فيها القيم العليا للأديان السماوية. عدم التفرقة بين المسلمين والأقباط في تولي الوظائف العامة تنفيذية كانت أو تشريعية. تغيير لهجة ومفردات وتوجهات الخطاب الديني في أجهزة الاعلام الرسمية والكف عن اعتبار الأقباط أهل ذمة وكفاراً. وقبل هذا كله تحول مصر من دولة بوليسية استبدادية إلي دولة ديمقراطية يمكن فيها تداول السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة وتحترم فيها الحريات العامة وشروط المواطنة وحقوق الإنسان، باختصاص تحقيق تغيير دستوري وسياسي ديمقراطي.

السعوديين والعرب علي موقع (الحوار المتحدن) حملة للتضامن مع الروائيين السعوديين غازي القصيبي، وتركي الحمد، وعبد خال ورجاء عالم إذ يتعرض هؤلاء وغيرهم لحملة تشهير وتحريض ممن يسمون أنفسهم رجال الدين، وذلك بعد أن قررت وزارة التعليم العالي السعودية اختبار بعض روايات هؤلاء الكتاب لترجمتها إلي عدد من اللغات الأوربية ووصف الشيوخ التكفيريون هؤلاء الكتاب بأنهم أعداء المملكة، وأنهم فاسدو الفكر ومحبون للزنية ونشر الفساد وهو ما يعني أن الكتاب متهمون في وطنيتهم وأخلاقهم ودينهم مما يشوه صورهم في نظر مواطنيهم ويؤدي لزلزلتهم.

والجديد في هذه القضية هو أن الدولة المحافظة شبه الدينية في السعودية تجد نفسها وجهاً لوجه أمام حصاد ما زرعت أجهزة إعلامها ومؤسساتها الدينية والتعليمية الفكر حاربت الفكر المستنير علي امتداد الستين منذ نشأة هذه الدولة نفسها في القرن الماضي معتمدة الفكر الوهابي المغلق المعادي للحداثة مركزاً أيديولوجياً لها، وحاربت من

التقدم التكنولوجي مراقبتهم والتصنت عليهم. وطبقاً للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان فإن العالم العربي هو من أسوأ مناطق العالم ممارسة للرقابة علي الإنترنت واعتقال المدونين، وتأتي مصر والسعودية وتونس وسوريا في قلب قائمة ١٢ دولة هي أعداء الإنترنت التي أعدها منظمة (مراسلون بلا حدود) بينما أشار تقرير الشبكة العربية إلي أن المدونين المصريين هم الأكثر تحدياً لمصادر السياسة في بلادهم بالرغم من حملات الملاحقة والقمع، لأنهم وجدوا في الشبكة سائلاً من عمليات التضييق التي تتفطن السلطات الفاسدة في فرضها عليهم.

ولجا المثقفون والكتاب والمفكرون الذين يتعرضون للحصار والمصادرة والتهديد بالقتل وبالقتل الفعلي في كل أنحاء الوطن العربي لاستخدام الشبكة الدولية للتضامن فيما بينهم، ولنصرة بعضهم البعض في وجه الملاحقات الحكومية وملاحقات المطوعين والمتطوعين من شبوح التكفير. ومؤخراً أطلق مجموعة من الكتاب

تضاعف عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي في ثلاث سنوات، ويتزايد كل يوم عدد المتعاملين مع (الغيس بوك) والتويتير و(البيوتوب) والمدونين الذين يتعاملون معها أو ينشئون مواقع خاصة بهم. وتهب مع كل هذا النظم السلطوية الاستبدادية من كل الجهات، وهي تمارس كل أشكال القمع ضد هؤلاء النشاط إذ تقوم بحجب المواقع وحبس المدونين وصولاً لتعذيب بعضهم واستعدام

فريدة النقاش



آراء وأفكار  
Opinions & Ideas

- ترحب آراء وأفكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
- يذكر اسم الكاتب كاملاً ورقم هاتفه وبلد الإقامة .
- ترسل المقالات على البريد الإلكتروني الخاص بالصفحة:
- لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadaper.net

هذا المنطلق الأيديولوجي كل فلسفات الحداثة والديمقراطية والعلمانية وفصل الدين عن الدولة من أجل دولة مدنية لكل مواطنيها ومن هذا المنطلق الأيديولوجي نفسه عزلت مواطنيها المختلفين حتي لو كان اختلافهم في إطار الدين الواحد شأن الشيعة الذين وصفوهم بالرافضة، فما بالنا بأصحاب الديانات الأخرى. وجرى علي هذا الأساس تعيق الانقسام الاجتماعي علي أساس طائفي وعقدي بديلاً عن الانقسام بين الطبقات الذي ارتبط بنشوء الرأسمالية وتصدت ملامحه كاتقسام علي أساس موضوعي بين المثقفين وملاك الخروات الذين يستغلون فائض عمل هؤلاء المنتجين ويتاجرون بعرقهم. وعلي هذا الأساس نفسه حظرت الدولة - التي وضعت نفسها خارج الحداثة - كل أشكال تنظيم الكاكنين لأنفسهم من نقابات وأحزاب وجمعيات وروابط، إذ إن وظيفة هذه الأشكال من التنظيم لا ترتبط بحسب دفاع هؤلاء عن مصالحهم بشكل جماعي، وإنما ترتبط ايضا بنشر الأفكار الجديدة وترويجها وإثارة الجدل المجتمعي حولها ومع

